الآثار التعبوية للخلافات السياسية على المؤسسة العسكرية
ورقة تأصيلية

أولاً : مقدمة :

تعج هذه الأيام صحف العدو ووسائل إعلامه بمختلف أنواعها وانتماءاتها السياسية بمقالات وتحليلات وتصريحات ؛ ومن مختلف المستويات والتخصصات ، حول خطر آثار الخلافات السياسية الحالية بين شرائح هذه الفسيفساء غير المتجانسة على ما يطلقون عليه بوتقة الصهر ، ومعمل التجانس والصقل ، وحامي البقاء ، ودرع الصد ؛ عنينا به المؤسسة العسكرية ، حيث أن خلافات الأحزاب السياسية في هذا الكيان المؤقت وصلت إلى الحد الذي لم تدع مجالاً من مجالات حياتهم لم تقرعه ، وحيث أن أي أثر لهذه الخلافات ؛ مقدور عليه ، ممكن التحمل ؛ ما لم يصل إلى المؤسسة العسكرية ، وينعكس على كفاءتها وطرق تشغيلها ، وترتيب أولوياتها ، الأمر ـ الخلاف ـ وصل أثره فعلاً هذه المؤسسة وقرع بابها ؛ لذلك ارتفعت الأصوات ؛ وأُشعلت الشارات الحمر ، وتنادى قدماء منتسبي هذه المؤسسة وحديثهم ، وعلى صعيد واحد (دابين) الصوت ، موحدي النداء وبمضمون واحد فحواه : أن الدرع قد تشقق ، والسور قد تصدع ، وأننا بتنا أمام أعداء ، يفركون أيديهم شماتة ، ويتجنبون (الحركشة) بنا لقناعتهم أننا ـ هم ـ كنار تأكل بعضها بعضاً ، لذلك لا دعي لإلقاء حطب فيها ، أو صب زيت عليها ، فلندعها تأكل نفسها ، وتفني ذاتها . إن هذا التوصيف أقرب ما يكون إلى الواقع ، حيث أن الخلافات السياسية في هذا الكيان المؤقت ، وما تركته على مؤسستهم العسكرية ، تكاد تكون أخطر تهديد يواجه هذه الدولة المصطنعة المؤقتة على مدار تاريخها القصير ، لذلك فإن هذه الورقة التأصيلية تبحث في مسألة ما تتركه الخلافات السياسية بين قادة الدول وأحزابها ، أو مسؤولي الحركات التحررية ومكوناتها ، ما تتركه خلافاتهم السياسية من آثار قاتلة على مبنى قوتهم الذي يعد الدرع الواقي ، والسور الحامي لهذه الدول ، وتلك الحركات ، والذي إن تصدع أو انهار ؛ فعلى الدول والحركات السلام . حيث ستناقش هذه الورقة ، هذا الموضوع عبر مجموعة من العناوين ، ثم تخلص إلى مجموعة من الخلاصات . علّنا بذلك لا نكرر خطأ المخطئين ، ونجني فائدة من خلاف المختلفين ، فيقوى عودنا حيث يَضعف الآخرين .

ثانياً : أهم مجالات النزاع :

أن هذه الورقة كما قلنا تأصيلية في مبناها وما تتطرق له من مفاهيم ، لذلك سنتحدث في بدايتها عن أهم المجالات التي تشكل محطات النزاع الرئيسية بين المؤسسة العسكرية ، وباقي مؤسسات الدولة السياسية والقانونية ، حيث تقع المشاكل بين هذين المكونين في المجالات الخمس التالية :

١. **تجنيد النُخب** :

أول مجالات الخلاف هو الخلاف على تجنيد النخب في المجتمع ، النخب العلمية والمعرفية والاجتماعية ، فكلا المؤسستين تتصارعان على ضم أفضل ما في شرائح المجتمع من قدرات بشرية ، كون هذه القدرات هي التي تنهض بالمؤسسات ، وترعى تطورها ، وتحقق فيها ولها الإنجازات التي ترفع من مستوى تقدير المجتمع للجهة التي تضم أفضل تلك الشرائح البشرية ، والطاقات العلمية ، وهنا يقع على عاتق القيادة العليا للدولة أو الحركة أو الحزب ، الفصل في هذا النزاع ، وتخصيص القدرات وتوزيعها بين مختلف مؤسسات وهياكل الدولة أو الحركة أو التنظيم ، بناء على سُلم أوليات متفق عليه لدى صناع قرار في هذه الأجسام السياسية وقادتها ، حتى لا يحصل تشويه في المبنى الكلي للدولة أو الحركة أو الجماعة السياسية .

٢. **صناعة السياسات العامة** :

مربع الخلاف الثاني بين المستويين السياسي والعسكري في الدول والحركات والجماعات ، هو مربع صناعة السياسات العامة ، أو النظم الداخلية التي تَنظم عمل هذه الوحدات السياسية ، فإن غابت الرؤية الكلية والاستراتيجية الكبرى الحاكمة لسير عمل هذه الأطر ، وتلك المؤسسات ؛ فإن كل واحدة منها ستسعى لصوغ ما يريحها ويخدم أهدافها هي من سياسيات وضوابط عمل ولوائح تشغيل ، وستتداخل الصلاحيات ، ويتدخل غير أهل الاختصاص فيما لا يعنيهم ، ومثل هذه الشد الجذب ، وعدم التفاهم عند صوغ هذه اللوائح سوف يؤدي إلى تضارب في المصالح ، وعدم توافق على ترتيب الأوليات ، وتخصيص القدرات ، كما أنه سيتسبب في النزاع ومحاولة كل مكون (سحب اللحاف) تجاهه ، مما (يخلق) تشوه في شكل ومضمون هذه الوحدات السياسية .

٣. **الأمن الداخلي** :

ومن الأمور الخطيرة جداً والتي يوجدها هذا التجاذب والخلاف بين هذه المؤسسات، ما يتركه من أثر على موضوع الأمن الداخلي للدولة ؛ وتعريف التهديد واللا أمن الذي يتطلب العمل على كبحه ، وبأي وسائل يجب أن يواجه ؟ وهل أن مبنى الأمن المطلوب تأمينه هو الفرد ؟ أم المجتمع ؟ أم الدولة ؟ أو النظام ؟ وما هي الهياكل المطلوب بناؤها والإجراءات المطلوب تنفيذها لحفظ الأمن ؟ إن عدم التفاهم والتناغم والتنسيق بين هياكل الدولة أو الحركة ، السياسية منها والعسكرية ، سوف يؤدي إلى تعارض في فهم الأمن المطلوب تحقيقه ، ومن ثم آليات تأمينه والمحافظة عليه ، الأمر الذي يؤدي إلى فوضى عارمة ، ونزاعات ، بل وحروب داخلية ، لا تحمد عقباها .

٤. **الدفاع الخارجي** :

كما انعكس الخلاف بين ركني الدولة أو الحركة ، السياسي والعسكري على الأمن الداخلي ، فإنه حكماً سينعكس على شؤون الدفاع الخارجية ، فأي خطر خارجي ينبغي الشخوص والتصدي له ، وتعبئة كامل الطاقات للحد منه وكبح جماحه ؟ وما هو الخطر الذي يجب التعامل معه قبل أن يتبلور ويخرج إلى حيز التنفيذ ، فيبادر لضربه في عقر داره ؟ وما هي مكونات الدولة أو الحركة التي يجب أن تشارك في عملية التصدي هذه ؟ ومن هم الحفاء أو الأصدقاء الذين يمكن أن يستعان بهم ويطلب مددهم ؟ أصلاً من هو العدو الذي لا يمكن التعايش مع وجوده ويتطلب بذل الغالي والرخيص للتصدي له ؟ إن مسألة الدفاع الخارجي من أهم المسائل التي يجب أن يُجمع على فهم مركباتها لدى مختلف مكونات الدول والوحدات السياسية والحزبية ، وفي غير هذه الصورة ؛ فإن الهزيمة والخسارة حتمية الوقوع ، وهي هزيمة ستأتي على أصل الكيان السياسي أو الحزبي أو الحركي .

٥. **تنظيم المؤسسة العسكرية** :

آخر انعكاسات الخلاف بين تلك المكونات ، ما يظهر أثناء صوغ القوانين والتشريعات والتدابير والسياسات الحاكمة والناظمة لعمل المؤسسة العسكرية والأمنية . لقد جبل الانسان على حب التسلط وحيازة السلطة، وكما قيل " فإن آخر ما ينزع من صدور الصالحين حب الرئاسة " هذا على صعيد الفرد ، أما على صعيد المؤسسات ، فإن رؤوس هذه المؤسسات ـ السياسية والعسكرية ـ وقادتها يسعون عند بناء الدول والحركات والأحزاب لصوغ ما يريحهم وما يعتقدون أنه لا يقيد حركتهم ، ويمنحهم أوسع هامش حركة . وهنا يبدأ الشد والجذب ، والخلط بين ما هو **مصلحة عامة ومنفعة فردية** ، والخطير في الأمر أن هذا التنازع يُصور على أنه نزاع على تأمين المصلحة الكلية وليس

المنفعة الفردية ، وينسى قادة المؤسسات العسكرية ومنتسبيها أنهم من الكل وللكل ، وأنهم لا يجب أن يحسبوا على جهة دون أخرى ، فهم حماة (الهيكل) والذابين عنه ، وهم من يجب أن يكونوا القاسم المشترك الذي يلتقي عنده وعليه الجميع ، هذا من جهة ؛ أما من الجهة الأخرى ؛ قد ينسى الساسة والسياسيون أو يتناسون أنهم أداة تذليل المصاعب أمام المؤسسة العسكرية أو الأمنية ، وأنهم لا يجب أن يُدخلوا هذه المؤسسات في النزاعات الداخلية ، والمنافسات الحزبية ، وأن عليهم كقادة وكسقف للوحدة السياسية أو الحزبية أوالحركية مطلوب منهم أن يصوغوا ويوافقوا ويقروا من اللوائح والسياسات ما يحقق أصل الهدف من تشكيل وإنشاء هذه المؤسسات ؛ وليس ما يخدم أهداف فئة أو شريحة معينة من شرائح المجتمع . وفي غير هذه الصورة ؛ ستبنى مؤسسات عسكرية وأمنية غير منضبطة ، ولا يقيد فعلها قانون ، وهنا لا بد من لإشارة إلى أن **المؤسسات العسكرية غير المنضبة بقوانين ولوائح تولد انقلابات عسكرية ، كما أن المؤسسات الأمنية التي لا يردعها قانون تولد ثورات !!!**

هذه أهم مجالات النزاع والخلاف بين المستويين السياسي والعسكري، التي يجب أن تفرد لها مساحات تفكير ، وحلقات نقاش ، وورش عمل ، حتى لا يحصل الخلط ، وليعرف كل حده فيقف عنده . أما عن تأثير الخلافات السياسية على المؤسسة العسكرية، فسنناقشه في العنوان الآتي.

ثالثاً: تأثير الخلافات السياسية :

هناك نوعين من التأثيرات ؛ جذرية ، وأخرى تابعة ، تتركها الخلافات السياسية بين مكونات الدولة أو الحركة أو الحزب ، على مؤسساتهم العسكرية أو الأمنية ، ومن أهما ما يأتي :

أ. **تأثيرات جذرية** :

التأثيرات الجذرية هي تلك التأثيرات التي تتركها الخلافات على أصل القوة ، ومباني القدرة التي تحكم سير بناءها وتطور شكلها وكمها ونوعها ، وهي تأثيرات قاتلة غير قابلة للإصلاح أو الاستدراك ، ومن أهم هذه التأثيرات ما يأتي :

١. **في تعريف التهديد** :

إن أهم مرتكز في بناء القوات ، والذي يترك أثره على سائر مجالات تطور وتعاظم القدرات ؛ شكلاً ومضموناً ، هو تعريف التهديد ؛ حيث أن هذا التحديد هو الذي يحدد النوع والكم والشكل والتنظيم ، ومسار التطور ، وقواعد الاشتباك ، فإن لم يتم تعريف التهديد بشكل دقيق قبل أخذ قرار بناء القدرات ؛ فإن انحرافاً قاتلاً سوف يصيب هذا المسير ، ولن يوصل إلى أفضل مصير ، وستهدر الطاقات وتبدد الدنانير ، و ستلقى الدول والتنظيمات والحركات أسوء مصير.

٢. **في تعريف المصالح و/ أو الأهداف** :

الأثر الثاني الذي يتركه خلاف الساسة على المؤسسة العسكرية هو : تعريف الأهداف أو المصالح ، **فالمهمة الكلية للمؤسسة العسكرية تحول القرارات أو التوجهات السياسية إلى مهام تعبوية** ، وتقوم بذلك من خلال تجسيد هذه القرارات على صورة إجراءات ، واسقاطها على أهداف تعبوية يجب أن تُحقق ، كون تحقيق هذه الأهداف يعني تحقيقاً لمصلحة عامة ، ودرء لمفسدة طامة . لذلك فإن خلاف الساسة يشوش بوصلة الجهاز التنفيذي فلا يصل إلى مبتغاه ولا يحقق ما يتمناه .

٣. **في تعريف منظومة الأصدقاء والحلفاء** :

الأثر الجذري الآخر والذي يتأثر بالخلافات السياسية البينية، ما يظهر على آليات ومعايير تعريف وبناء منظومة وسلسلة الأصدقاء والحلفاء ، فمن هم الأصدقاء والحفاء ؟ هل هم أصدقاء هذا التيار ؟ أم ذاك الاتجاه ؟ هل ما يراه فريقٌ سياسي من معايير لتعريف الصديق من العدو هو الذي يجب أن تعتمده المؤسسة العسكرية أو الأمنية ؟ أم ما وضعه الفريق الآخر من معايير وتوجهات هو واجب الرعاية وليس غيره ؟ إن تعريف الصديق من العدو عند المؤسسات العسكرية يعني تحديد مصدر القوة الإضافية الممكنة الاستدعاء عند الحاجة ، ونقطة ارتكاز بناء القوة وتخصيص القدرات ، لذلك فإن ضبابية هذا التعريف يؤدي إلى عدم القدرة على استدعاء التعزيز عند الحاجة أو الضرورة ، أو تخصيصها عند البناء والمراكمة .

٤. **في مبنى مسار بناء القوات** :

إن القوات المسلحة عندما يؤخذ قرار بنائها، والسير في تطويرها ، تضع لنفسها مبناً قائماً على معايير وقرارات سياسية ، متفق عليها وغير حمالة أوجه ، وهذه المبنى إن صدر عن جهتين مختلفتين أو متصارعتين أو متعارضين ؛ لا يمكن أن تقوم له ـ مبنى مسار البناء ـ قائمة ، ولا يمكن أن يقف على قواعد صلبة ، وهو معرضٌ للنقد ثم النقض مع كل تغير في الهيكل السياسي المرجعي . أو بمعني آخر فالدول والحركات تقرر بناء على الجغرافيا التي تعمل فيها ، والتهديد والأهداف والمصالح المطلوب تأمينها ، وتقرر أنه ولتحقيق الأهداف وليتلاءم الشكل مع الجغرافيا ويخدمها ، لابد أن يكون هيكل القوات المسلحة شاملاً ثلاثة قوى أو أذرع ـ برية بحرية جوية مثلا ـ وأن الموارد يجب أن تخصص لهذا الأذرع ، بأولوية الذراع الفلانية كجهد رئيسي ، والأذرع الأخرى كجهد ثانوي ، عندها تعبئ المؤسسة العسكرية كامل طاقاتها الفنية والبشرية لترجمة هذا القرار السياسي وتحويله إلى إجراءات عمل وخطط تنفيذية ، فإن تصارع الساسة وتناطحوا ؛ فلن تكون هذه المسألة بالوضوح الذي يمكّن الجهاز التنفيذي ـ المؤسسة العسكرية ـ من تحويل تلك القرارات إلى إجراءات ، عندها ستهدر الطاقات ، وتبدد الموازنات .

٥. **في القوانين والأنظمة واللوائح الداخلية للمؤسسة العسكرية** :

أما الأثر الأخير الذي يتركه خلاف المكونات السياسية للدول أو الحركات التي تملك مثل هذه الأجهزة التنفيذية ، فهو شكل ونوع وطبيعة القوانين والأنظمة واللوائح الداخلية التي تنظم عمل هذه المؤسسات التنفيذية ، ما هو توصيفها الوظيفي ؟ وما هي اختصاصاتها ؟ وما هي مهامها ؟ وما هي السياسات والضوابط الناظمة لعملها ؟ كلها أمورٌ ستتأثر بشكل أكيد من خلاف السياسيين فيما بينهم ، ولن تشعر أطر العمل التنفيذية هذه أنها في أمان ، وأن ظهرها محمي ، وأن هناك من يسهر للدفاع عنها ، وتأمين متطلبات حياتها ، لتنصرف وتتفرغ لتنفيذ ما هو مطلوب منها تحقيقه ، وتأمين ما هو مطلوبٌ منها تأمينه .

هذه بعض أهم الآثار الجذرية التي يتركها خلاف الساسة والقادة في الدول والحركات على مؤسساتهم العسكرية أو الأمنية ، أما عن التأثيرات التابعة فهي في العنوان الآتي .

ب. **تأثيرات تابعة** :

التأثيرات التابعة هي مجموعة من الآثار التي تتولد من خلاف الساسة وألي الأمر ، وهي تأثيراتٌ يمكن استدراكها والعمل على تصحيح مسارها ؛ بشرط أن يُتغلب على التأثيرات الجذرية أولاً ، ومن أهم التأثيرات التابعة ما يأتي :

١. **في تحديد الموازنات** :

إن أول الآثار التابعة الناتجة عن الخلاف السياسي أو الحزبي ، والتي تقع على المؤسسة العسكرية أو الأمنية ، هو خلاف في تحديد موازنات عمل هذه المؤسسات ، فالخلاف يعني عدم التوافق على الأهداف ، والأولويات ، وهذا كله ينعكس على تخصيص القدرات المادية والبشرية ، وهي أمور تظهر حكماً في اعتماد وتحديد موازنات هذه المؤسسات ، فقد تأخذ أقل مما تريد ، فتخفق في تحقيق ما هو مطلوب منها ، وقد تأخر أكثر مما هو مطلوب ، فتتولد خلافات ومشاحنات بين هذه المؤسسة وغيرها من مؤسسات الدولة أو الحركة التي ترى انها ظُلمت ولم تأخذ ما يناسبها من موازنات ، وهذه هي عين المفسدة.

٢. **في الغطاء السياسي وتحمل المسؤوليات** :

كما يظهر الخلاف جلياً في تحمل مسؤولة ما تقوم به المؤسسة العسكرية من أعمال ونشاطات، وما يقع في صفوفها من خسائر أو أضرار ، فهذه المؤسسة بحاجة إلى أفضل وأشمل وأعم غطاء سياسي لممارسة عملها بحرية كبيرة ، ومثل هذا الغطاء لا يمكن أن يتوفر في حالة التنازع والمشاكسة السياسية ، لذلك ستفتر همة العاملين والمنتسبين لهذه المؤسسات عن العمل عندما يجدون أنفسهم محط نقد أو رجم من بعض الجهات السياسية ، بدل أن يكون محل حماية ورعاية الجميع .

٣. **في تخصيص القدرات** :

الأثر المهم الثاني الذي يتركه الخلاف بين قادة الدولة أو الحركة أو الحزب على ما يملكون من قدرات خشنة ، ما يظهر في تخصيص القدرات ؛ فعلى أي شيء ستركز المؤسسة العسكرية أو الأمنية في بناءها قدراتها ، ومراكمة خبراتها ؟ ما هو مركز ثقل عملها وجهدها الرئيسي في عملية البناء لتلك القدرات ؟ إن العجز في تحديد المبنى الرئيسي الذي على أساسه ستخصص القدرات ، وتتمركز الجهود ، يؤدي إلى هدر الطاقات ، وتبديد الموارد دون أي عائد .

٤. **في قواعد الاشتباك** :

كما يظهر أثر الخلاف في تحديد قواعد الاشتباك التي تضبط تشغيل القدرات العسكرية ، فهل كل طلقة أو استثارة معادية تتطلب الرد عليها بنار أو بإجراء ؟ وما هو سقف الإجراءات التعبوية المسموح للمؤسسة العسكرية أن تتحرك تحته دون الرجوع إلى المستوى السياسي ؟ ومن هو صاحب الرأي الأهم في تحديد وقف إطلاق النار ـ مثلاً ـ من عدمه ؟ ما هي التدابير القيادة التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة العسكرية عند وضعها لقواعد الاشتباك ؟

٥. **في هامش المناورات والإجراءات** :

آخر الآثار التي يتركها الخلاف السياسي على المؤسسة العسكرية هو في تحديد هوامش المناورات والإجراءات التي تتحرك في إطارها التشكيلات القتالية ، وتتحرك ضمنها ، فالمؤسسة العسكرية أو الأمنية التي يحكم قرارها قادة متنازعين أو متشاكسين ، ستجد نفسها وبحثاً عن السلامة وعدم (وجع) الرأس تتحرك في هامش ضيق من مناورات العمل وإجراءات التنفيذ ، والتي ـ المناورات والإجراءات ـ من الممكن أن يصحبها خسائر وأضرار ، لذلك ستحجم المؤسسة العسكرية عن القيام بمثل هذه النشاطات والفعاليات المهمة في عملية التطوير والبناء حتى لا تقع تحت مقصلة المسائلة الناتجة عن المناكفة والمشاكسة .

كانت هذه أيضاً بعض الآثار التابعة التي تتركها الخلافات السياسية على بناء المؤسسات العسكرية في الدول والحركات الثورية . أما ما تتركه هذه الخلافات من آثار مدمرة كمحصلات

نهائية لهذه المشاكسات السياسية على هذه المؤسسات التخصصية ، فيمكن اختصاره بالمتون التالية ، والتي سنتركها دون شرح لأهمية بقائها كمتن ، يستنبط منه كل ما يراه مناسباً لوضعه وموقفه ، حيث من أهمها ما يأتي :

١. تشوه في البناء التطوير .
٢. عجز في التشغيل والتسييل .
٣. ضعف في الروح المعنوية والانتماء .
٤. هزائم في المعارك والحروب .
٥. فرض إرادة الآخرين على المتخاصمين المتشاكسين .

هذه بعض الأفكار والخطوط العريضة التي تتولد عن الخلاف بين ساسة الدولة أو الحركة أو الحزب ، وما تتركه هذه الخلافات من آثار جذرية أو تابعة ، على جدارهم الواقي ، وقلعتهم التي يفترض أن يلوذون بها ، وهي ـ الخلافات ـ سبب ذهاب الريح ، وترك العدو مستريح . والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

عبد الله أمين
٢٠٢٣ ٠٨ ٢٠